الأســـــــس والإجـــــــراءات

أُنشئت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بهدف إعداد معايير و محكات للتقويم والاعتماد الأكاديمي. وهي تستهدف تقويم برامج ومؤسسات التعليم التي تُعنى بالتعليم ما بعد الثانوي. وتلتزم الهيئة بإستراتيجية تشجيع، و دعم، وتقويم عمليات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم فوق الثانوي، لضمان أن جودة التعليم و الإدارة في مؤسسات التعليم العالي مواكبة للمعايير العالية العالمية. هذه المعايير والمستويات العالية من الإنجاز ينبغي إدراكها و الاعتراف بها على نحو واسع محليا و عالميا.

لقد أعدت الهيئة دليلا يتكون من ثلاثة أجزاء لكي يساعد مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي على تقديم واستحداث إجراءات تضمن جودتها الداخلية وتحضيرها للتقويم الخارجي الذي سوف تقوم به الهيئة للتأكد من وصول هذه المؤسسات لأداء عالي المستوى.

يهدف الجزء الأول - هذا الذي بين أيدينا - إلى تقديم نظرة عامة لنظام توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي عبر أمور عدة وهي: وصف المبادئ والأسس التي تشكل التوجه العام للهيئة , تقديم ملخص للمعايير المطبقة من قبل الهيئة لضمان صحة الأحكام الصادرة حول الجودة والاعتماد الأكاديمي , بالإضافة إلى تقديم مخطط تمهيدي يتضمن مراحل المصادقة على المؤسسات التعليمية واعتماد البرامج التي تقدمها. كما يتضمن هذا الدليل شرحا لبعض المصطلحات المستخدمة في نظام ضمان الجودة و الاعتماد الأكاديمي في السعودية.

ويركز الجزء الثاني من هذا الدليل على إجراءات توكيد الجودة الداخلية حيث يوجه النصح حول كيفية إنشاء مركز للجودة داخل المؤسسة التعليمية , وإجراءات التخطيط والتقويم وكتابة التقارير حول البرامج التعليمية , بالإضافة إلى الدراسة الذاتية وكيفية تطوير الأنشطة داخل المؤسسات التعليمية. ويحتوي ملحق هذا الدليل على بعض النماذج المقترحة لكتابة التقارير حول الأنشطة المذكورة آنفا.

يوفر الجزء الثالث من هذا الدليل تفصيلا دقيقا للمتطلبات والتحضيرات الواجب القيام بها للاستعداد للمراجعات الخارجية. ويشمل ذلك نماذج طلبات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات تعليمية حديثة المنشأ, أو اعتماد أو إعادة اعتماد البرامج التعليمية, أو التقويمات الخارجية للجودة والاعتماد التي تعقد كل خمس سنوات لهذه المؤسسات.

من المهم الربط عند القراءة بين الأجزاء الثلاثة الأنفة الذكر ووثائق أخرى مهمة هي وثيقة " الإطار الوطني للمؤهلات " والتي تحدد أهداف التعلم المتوقعة، والساعات المعتمدة في كل درجة من الدرجات العلمية الأكاديمية والتقنية, ووثيقتي معايير الاعتماد على المستوى المؤسسي و البرامجي، و التي تصف كل واحدة منها أحدى عشر معيارا في الأنشطة المختلفة ، ويلحق بها مقاييس للتقويم الذاتي للأداء في كل معيار من المعايير الإحدى عشر، ووثائق أخرى تكميلية تتعامل مع قضايا خاصة مثل التعليم عند بعد، و التدريب التقني، و المعايير المهنية المتخصصة. جميع هذه الوثائق أُعدت كأدلة مهمة للتحسين المستمر في الجودة.

مختصر الإجراءات

إن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ومن خلال لائحتها التنظيمية الداخلية تحمل على عاتقها مسؤولية إعداد معايير الاعتماد الأكاديمي في جميع البرامج التعليمية ومؤسسات التعليم ما بعد الثانوي, ويستثنى من ذلك التعليم العسكري. وترتبط مسؤولياتها بهذه المؤسسات ككل والبرامج الفردية التي تُقدَّم من خلالها. ويقدم هذا الدليل تفصيلا شاملا لكيفية قيام الهيئة بالمسؤوليات المنوطة بها.

تعتبر الهيئة جهة ذات سلطة مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى المجلس الأعلى للتعليم. كما يعتبر دورها منفصلا عن ما تقوم به الوزارات ذات الاختصاص والجهات الحكومية الأخرى المعنية بمراقبة هذه المؤسسات إداريا وسن التشريعات الخاصة بها وتحديد متطلباتها.

ترتبط مسؤولية الهيئة تحديدا بقضايا الجودة والتي من ضمنها الموارد المتاحة , و الإجراءات المتبعة , و مستوى الخدمة المقدمة ومستوى التعليم المقدم للطالب. ولقد حددت الهيئة المعايير المطلوبة في أحد عشر مجالا واسعا من الأنشطة. كما قامت بتطوير الإطار الوطني للمؤهلات و الذي يحدد المعايير العامة لمخرجات التعليم في كل مستوى من المؤهلات.

تهدف الهيئة إلى دفع تلك المؤسسات إلى إنشاء أنظمة لتوكيد معايير الجودة الداخلية والتي تضمن مستوى عالٍ من الجودة في الأحد عشر مجالا المستهدفة عبر تلك المعايير. ويجب أن تشتمل الأنظمة الداخلية على إجراءات التخطيط الاستراتيجي المبنى على رسالة المؤسسة و أهدافها المرجوة، و إجراءات التقويم و التقارير الدورية المبنية على البراهين عن جودة الأداء. يضاف إلى ذلك وجوب القيام بدراسات ذاتية شاملة ودورية لتقويم الأداء ووضع خطط التطوير. وتتبع هذه الدراسات تقويم خارجي من جهة مستقلة للتأكد من النتائج التي خلُصت إليها الدراسات الذاتية ولتقويم الأداء في ضوء المعايير العالمية. وتعتمد الهيئة على تقارير التقويم الخارجي المستقل في صنع قراراتها الخاصة بالاعتماد الأكاديمي.

كما تهدف الهيئة إلى دفع المؤسسات القائمة حاليا إلى إنشاء أنظمة ضمان للجودة في أسرع وقت ممكن من خلال مرحلة انتقالية تستمر لعدة سنوات ويتم فيها تقويم مدى الاعتراف و سوف تقيم فيها تلك المؤسسات بشكل مستمر. وبالنسبة للمؤسسات التعليمية قيد الإنشاء فتهدف الهيئة إلى دفعها لتطوير خططها الخاصة بأنظمة ضمان الجودة قبل إمكانية حصولها على ترخيص بالعمل على أن تقوم تلك المؤسسات بتقديم هذه الأنظمة للهيئة فور بدء عملها.

وسوف تقوم الهيئة بتقويم خطط إنشاء المؤسسات التعليمية الحديثة , كما سيتم مراجعة مشاريعها الخاصة بكيفية تخطيطها وتقديمها للبرامج التعليمية والتي لو طبقت بالشكل المناسب فلابد من أن ترقى لمستوى متطلبات الهيئة للجودة و أي متطلبات أخرى مُلزِمَة من قبل الوزارة التي تتبعها المؤسسة التعليمية.

وفي حالة اقتناع الهيئة بأن الخطط المقدمة مُرضية فإنها سوف تقوم بمنح المؤسسة حديثة المنشأ اعتماداً مؤقتا ومقيداً تستطيع من خلاله طرح عدد من البرامج التعليمية في عدة تخصصات ولمراحل محددة وسوف يتم اعتماد البرامج التعليمية المطروحة من قبل هذه المؤسسات بعد تقديمها تفاصيل تلكم البرامج مسبقا للهيئة. كما انه وفي حالة مطابقة خطط المؤسسة للشروط والمواصفات الحكومية فسوف يتم التصريح لها ببدء مزاولة العمل. وفي مرحلة لاحقة سوف تقوم الهيئة بإعادة النظر في خطط المؤسسة ومدى التزامها بتطبيق خططها بالشكل المناسب. حيث أن التزامها بتلك الخطط يخولها الحصول على اعتمادٍ غير مقيد.

وبعد الحصول على الاعتماد الأكاديمي غير المقيد فان الهيئة سوف تقوم بإعادة النظر كل خمس سنوات في كل من اعتماد المؤسسات التعليمية القائمة حديثا والموجودة مسبقا واعتماد البرامج التعليمية المقدمة من قبل هذه المؤسسات.

إن تطبيق الخطوات السابقة سوف يتم بشكل متوالي من خلال مرحلة انتقالية من المتوقع أن تستمر لفترة تمتد من ثلاث إلى خمس سنوات. وخلال هذه الفترة سيتم مراجعة خطط إنشاء المؤسسات التعليمية الحديثة كما ذكر آنفا , وأما بالنسبة للمؤسسات التعليمية القائمة حاليا فسوف يتم مراجعة خططها بعد أن تقوم فعليا بإجراءات توكيد الجودة وبعد قيامها بإجراء الدراسات الذاتية.

لقد بدأ عدد من المؤسسات التعليمية القائمة حاليا بإشراك عدد من الوكالات العالمية المعنية بالاعتماد الأكاديمي في تقويم برامجها التعليمية. إن إعادة النظر هذه لن تكون بديلا عن عمليات التقويم التي سوف تقوم بها الهيئة ولكن نتائجها سوف تؤخذ في الحسبان حين تقوم الهيئة بإعادة النظر في تلك البرامج.

١.١ المبادئ المكونة لنظام توكيد الجودة و الاعتماد الأكاديمي

١. ١. ١ تقع مسؤولية الجودة على عاتق الجهة التعليمية المقدمة للبرامج التعليمية

إن المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية والتي تقوم بتقديم برامج تعليمية هي المسؤولة عن جودة تلك البرامج كما أنها مسؤولة عن جودة جميع منشأتها والأنشطة التي تمارسها. إن كلمة "مؤسسة تعليمية" هو مصطلح يطلق في المملكة العربية السعودية على الجهات التي تقدم شهادات أكاديمية.

إن مبدأ المسؤولية المؤسسية له عدد من المتضمنات المهمة:

أولا: أن المساعدة المقدمة من منظمة خارجية مثل الهيئة من الممكن أن يكون لها دور كبير في مساعدة المؤسسات التعليمية على التخطيط وتقديم الاستراتجيات الخاصة بعملية التطوير, وفي تقويم ونشر تقارير التقدم الذي أحرزته ولكن تلك المساعدة لا تعفي المؤسسات من مسؤولياتها الأساسية في القيام بنفسها بكل ذلك. إن بإمكان الجهة أو المنظمة الخارجية المساعدة ولكنها لا تستطيع تقديم الجودة.

ثانيا: على الرغم من انه بإمكان المؤسسة توكيل جهة أو قسم داخلي للقيام ببعض مسؤولياتها إلا أن ذلك لا يعفي المؤسسة ككل من تلك المسؤولية. إن عمليات التقويم التي تقوم بها الهيئة لجودة تلك المؤسسات تتعامل مع المؤسسة ككل, ومن خلال تقويم البرامج المقدمة في تلك المؤسسات سوف يتم النظر في جميع ما قد يؤثر على الجودة بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن تلك الجزئية داخل المؤسسة.

ثالثا إن قيام مؤسسات في المملكة العربية السعودية بتقديم برامج تم تطويرها خارج المملكة لا يعفي المؤسسة التعليمية الممثلة لها داخل المملكة من مسؤولياتها تجاه جودة البرامج المقدمة. وينطبق هذا على الشهادات الأكاديمية والمهنية التي تمنحها معاهد ومؤسسات تعليمية شريكة في دول أخرى. كما انه يجب على أي مؤسسة ذات صبغة عالمية وترغب في العمل داخل المملكة أن يكون لها وجود نظامي مستقل داخل المملكة كما يجب عليها أن تحقق معايير الجودة المتبعة في المؤسسات الشبيهة بها داخل المملكة بغض النظر عن أي متطلبات للجودة أو الاعتماد الأكاديمي في بلد المنشأ. يضاف إلى ذلك وجوب توفيرها لمنشآت ومصادر تعلم كافية داخل المملكة العربية السعودية لتحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي.

١. ١. ٢ ارتباط الجودة بجميع أنشطة وممارسات المؤسسة التعليمية

إن إجراءات ضمان الجودة في المؤسسة التعليمية لا تقتصر على البرامج التعليمية المقدمة ولكن تتعدى ذلك لتشمل المنشآت والتجهيزات والتوظيف وعلاقة المؤسسة التعليمية بالفئات التي تستهدفها والعمليات الإدارية التي مهمتها الربط بين جميع ما تقدم, مما يعني أن نظاما لضمان الجودة يجب أن يشمل كلا من الأفراد والوحدات التنظيمية والأكاديمية في جميع أقسام المؤسسة الداخلية وليس فقط تلك المرتبطة بشكل مباشر بإيصال البرامج التعليمية.

كما انه يجب مراعاة مدخلات وعمليات ومخرجات هذه الأقسام الداخلية مع التأكيد على أهمية جودة مخرجاتها من خلال الخدمات التي تقدمها. يذكر أن التركيز على الجودة غالبا ما كان يرتبط في الماضي بالمدخلات مثل المؤهلات العلمية ووفرة التجهيزات والمنشآت وكفاية مصادر التعلم. وعلى الرغم من أهمية جودة هذه العناصر إلا أن النصيب الأكبر من التركيز على الجودة سوف يتحول إلى المخرجات مع إعادة التأكيد أن جودة المدخلات والعمليات تظل مهمة والمحافظة على مستوى معايير الجودة المرتبطة بها تظل قائمة.

٣.١.١ التأكيد على الدعم المستمر لإجراءات تطوير الجودة بدلا من التركيز على محاولة الوصول للمعايير المطلوبة

إن الهدف الأساسي من نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي هو التطوير المستمر وسوف يتغلغل هذا التوجه في جميع أنشطة الهيئة. إن هذا النظام مبني على الافتراض الأساسي أن تلك المؤسسات ترغب في العمل داخل المملكة بمستوى جودة عالي ورغبة مستمرة في التطوير مقارنة بالمعايير

العالمية إن لم يكن أفضل منها إذا استطاعت ذلك. إن أهم عمل تقوم به الهيئة هو مساعدة تلك المؤسسات على القيام بعملية التطوير هذه.

إن أحد أهم عناصر الاعتماد الأكاديمي هو وجود آليات خاصة بتطوير الجودة مع تفعيل العمل بتلك الآليات. وسوف يتم دفع المؤسسات التعليمية نحو التطوير المستمر لأنشطتها المختلفة لتتعدى الحد الأدنى المطلوب منها.

ومع ذلك يظل هناك واجب قانوني يقع على عاتق الهيئة وهو ضمان تحقيق المعايير الأساسية والضرورية. فان تم تحقيقها يحصل الاعتماد الأكاديمي وفي حالة غياب تلك المعايير لا يكون هناك اعتماد. إن الاعتماد الأكاديمي لا يتم ضمانه إلا في حالة تحقيق المعايير المطلوبة.

٤.١.١ ضرورة إقامة علاقات بناءة

إن من الضروري إقامة علاقات مبنية على الثقة والدعم بين أقسام المؤسسات التعليمية بعضها البعض وبين تلك المؤسسات والهيئة والمراجعين العاملين معها , حيث انه لا يوجد مؤسسة أو برنامج تعليمي خالٍ من العيوب. ويوجد دائما مجال لإحراز مزيد من التقدم. إن الرغبة في معرفة مواضع الخلل والأخطاء والعمل على إصلاحها يعتبر نقطة قوة لا نقطة ضعف. كما أنه من واجب كل فرد أو مجموعة داخل المؤسسات التعليمية الاعتراف بشكل صريح بالصعوبات التي تواجههم ومناقشة الخطط المطروحة لتجاوزها دون الخوف من تضرر سمعتهم بذلك. وعلى العكس من ذلك فان محاولة إخفاء المشاكل يعتبر نقطة ضعف حقيقية ويفتح بابا واسعا للنقد والتعييب.

إن معنى كل ذلك أن أسلوب التفاعل داخل المؤسسة التعليمية التي تعمل بشكل مؤثر على تطوير الجودة، وأسلوب التفاعل بين الهيئة والمؤسسة خلال عمليات التقويم من أجل الاعتماد الأكاديمي لابد أن يحمل صفات التعاون والانفتاح والشفافية والإحساس بالمهمة وأهدافها والدعم البناء في التعريف بالمشكلات وحل الصعوبات.

٥.١.١ تقييم الجودة لابد أن يكون مبنيا على الدليل ويتم التحقق منه بشكل مستقل

إن الحكم على مستوى الجودة ينبغي ألا يبنى على أحكام شخصية بل على دلائل و براهين مباشرة و ملموسة قدر الإمكان. كما ينبغي التحديد المسبق لمؤشرات الأداء و مقاييس المقارنة المرجعية و مراجعتها بشكل منتظم. مع ضرورة التحقق المستقل من جودة الأداء، و خصوصا في الأنشطة التي لا يتوفر فيها دلائل مباشرة.

٦.١.١ التشجيع على التنوع

إن المرونة في الترتيبات التنظيمية للمؤسسات التعليمية يُعد ضرورة لكي تكون قادرة على تلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمعات التي تخدمها, و بما يساعدها على تحقيق رسائلها و أهدافها، و يعكس الظروف والمصادر المختلفة لكل مؤسسة. إن السماح بالتنوع ضروري لتنمية روح الإبداع والابتكار وللتشجيع على التطور عبر الوقت. إن متطلبات تحقيق معايير الجودة قد تختلف من نوع إلى آخر من المؤسسات، فعلى سبيل المثال فان البحث العلمي قد يكون عنصرا مهما في عمل بعض المؤسسات بينما لا يكون كذلك في مؤسسات أخرى، وكذلك فان الطريقة التي تتفاعل بها بعض المؤسسات التعليمية مع المجتمع لابد أن تختلف في حالة كون هذه المؤسسة جامعة حكومية كبيرة عن حالتها كونها كلية صغيرة في المناطق البعيدة.

ورغم أن هناك فروقا مهمة متوقعة في بعض معايير القياس إلا أن مستوى التعليم المتوقع للدرجات الأكاديمية الممنوحة سيكون ثابتا. إن المحافظة على ثقة المجتمع في نظام التعليم ما بعد الثانوي تقتضي الاعتماد على محكات ثابتة لإنجازات الطلاب بغض النظر عن نوعية المؤسسة التي التحق بها الطالب وعن الطرق التنظيمية التي تتبعها البرامج التعليمية.

٧.١.١ ضرورة إشراك أصحابِ العلاقة بشكل أساسي في التخطيط وعمليات التقويم مع الحصول على الملاحظات ووجهات النظر المختلفة بشكل مستمر بالإضافة إلى تحليلها والتفاعل معها.

يقصد بأصحاب العلاقة في المؤسسات التعليمية الطلاب والخريجين والأساتذة والموظفين وأرباب الأعمال وأعضاء المجتمع المستفيدون من المؤسسة التعليمية وأي مجموعة أخرى ذات ارتباط بالمؤسسة التعليمية. إن من الواجب إشراك أصحاب العلاقة بالمؤسسات التعليمية في التخطيط وعمليات التقويم، والأهم من ذلك أن تكون لهم وجهة نظر تؤخذ بعين الاعتبار من اجل أن يتم تفعيل نظام ضمان الجودة.

٨.١.١ الالتزام الكامل من قبل المؤسسة التعليمية بتطوير الجودة يتحقق عبر القيادة الفعالة والمشاركة الواسعة.

يتوجب على مؤسسة التعليم العالي رفيعة المستوى أن تكون منظمة تعليمية يشترك أعضاء هيئة التدريس والموظفون فيها في تقييم أدائهم ومستوى الأقسام التي يعملون فيها بشكل عام. كما أن من الواجب بعد القيام بعملية تقويم الأداء تشجيع الجميع على إبداء أرائهم وخططهم التطويرية. ولا يحدث ذلك إلا عبر قيادة وتنسيق فعالين على كافة المستويات في المؤسسة ككل , مع وجوب اقتران القيادة والتنسيق بمشاركة واسعة في التخطيط والتقويم والإشعار وإعداد التقارير، فبينما تكون القيادة الفعالة أمر حيوي في جميع المستويات الرئيسة , فإنها كذلك بذات القدر من الأهمية على مستوى الوحدات الداخلية الأكاديمية والإدارية.